جامعة دمشق
كلية الشريعة- الدراسات العليا
قسم الحديث وعلوم القرآن

منهج الإمام ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث

رسالة ماجستير في الحديث النبوي وعلومه

إعداد الطالب: محمد جلال محمد راتب الجبّان

إشراف: د. نصار نصار

العام الدراسي: 1432هـ - 2011 م

كَلِـــمَـــةُ شُـــكْـــر

إلى الأستاذ الفاضل د. نصَّار نصَّار حفظَهُ اللهُ تعالى

ولجميع الأساتذة الكرام في كلّيّة الشَّريعة

أَتَقدَّمُ بِالشُّكْرِ الْجَزِيل

وأسألُ اللهَ تعالى أَنْ يُجْزِلَ مَثُوبَتَهُم على الجُهْدِ والنُّصْحِ الْمُقَدَّمَيْن

كَمَا أَشْكُرُ الأستاذ المشرفَ عَلَى حُسْنِ التَّوْجِيهِ إِلَى مَا يُحَقِّقُ الغَايَةَ الْفَاضِلَة

رَاجِيَاً للجميع التَّوفِيقَ والسَّدَادَ لِمَا فِيهِ الْخَيْرُ والرَّشَاد

الْإِهْدَاء :

إِلَى خَيْرِ مُعَلِّمٍ وَنَاصِحٍ وَرَسُولٍ أَمِين صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ...

إِلَى أُمِّي الْغَالِيَة...

إِلَى أَهْلِ الْفَضْلِ مِنْ شُيُوخِي وَأَسَاتِذَتِي...

إلى زَوْجَتِي الْمُخْلِصَة.....

أُهْدِي هذِهِ الرِّسَالَة...

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسَّلام على خير النّبيين سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فإنّ السنة الشريفة هي المصدر التشريعي الثاني، وقد نقل تلك السنة رواة، واعتمد العلماء في النقل عنهم وقبول أخبارهم أو ردها على منهج علمي فريد تميزت به هذه الأمة، واشتمل ذلك المنهج الواسع على علوم مختلفة كلها خادمة له، منها علم الجرح والتعديل وعلم الرجال، وعلم مختلف الحديث، وغير ذلك، وقد ظهر علم مصطلح الحديث من بين تلك العلوم، وانشق عنها ليكون علماً مستقلاً قائماً على حياله، قامت بذوره في الصدر الأول، ثم مازال يكبر وينمو حتى اكتمل واكتحل على أيدي علماء الحديث الراسخين فيه.

وتأتي هذه الرسالة لتبحث في منهج الحافظ ابن الصَّلاح الشّهرزوري الشّافعي في كتابه علوم الحديث المشتهر بمقدمة ابن الصّلاح، وهذا البحث ذو أهمية كبيرة وبالغة لما فيه من إظهار المنهج العلمي لدى علماء المسلمين عامَّة وابن الصّلاح خاصّة، وذلك أنّ الإمام الحافظ ابن الصّلاح استطاع في كتابه أن يجمع متفرقات مَنْ سبقه، ويبيِّن الْمُشْكِل من أنواع علم الحديث،كما استطاع أن يقّعد قواعد هذا العلم علم مصطلح الحديث، وأن يرسم حدوده، ويبيِّن للنَّاس بدقّة علميَّة فائقة منهج النّقل عند علماء المسلمين، ولا يمكن لطالب علم الحديث فمَنْ فوقه أن يستغني عن هذا المنهج العلمي، لذا كان من الأهمية بمكان تناول هذا البحث واختياره ليكون الموضوع المناسب لنيل درجة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه إن شاء الله تعالى.

وقد دفعتني الرّغبة في خدمة الحديث الشّريف ورفع راية الإسلام واتّباع الحق إلى اختيار هذا البحث وتحمل العقبات والمشاقّ الجمّة و تجاوز الصّعوبات العديدة التي لا تخفى على بصير.

الدِّراسات السّابقة: لم أعثر من خلال البحث على رسالة أو بحث جامعي تناول هذا الموضوع تفصيلاً على النحو الذي قمْتُ به، وإنّما قام كثير من العلماء والباحثين بتحقيق

مقدِّمة ابن الصّلاح والتّعليق عليها بشكل جزئي، مع بعض إشارات هنا وهناك إلى معالم منهجه عموماً في مقدمة تحقيقهم لكتابه، كما فعل أستاذنا الفاضل الدكتور نور الدين عتر حفظه الله تعالى، أو في بعض ما يقدمونه في تحقيقهم لبعض شروح المقدمة مع غيرها كما فعلت الدكتورة عائشة عبد الرحمن في كتابها مقدمة ابن الصّلاح ومحاسن الاصطلاح، كما ذكروا في حواشي تلك الكتب ما يمكن جمعه والاستفادة منه في هذا البحث الذي أتناوله بعون الله تعالى، بل إنّ بعضهم قام بدراسة وتحقيق كتب لها صلة بمقدمة ابن الصّلاح مثل كتاب النُّكت على ابن الصّلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى كما في رسالة الدكتوراه لربيع ابن هادي عمير المدخلي المقدَّمة في جامعة أم القرى عام 1400هـ، والنُّكت على ابن الصلاح للحافظ الزَّركشي، وهي رسالة ماجستير مقَدَّمة للجامعة الإسلامية من قِبَل زين العابدين بلا فريج عام 1406هـ، -حقَّق جُزءاً منه- وحقق الكثيرون كتباً في علم المصطلح سواء بُنِيَت على كتاب ابن الصّلاح أو لا، مثل الإرشاد للإمام النووي[1]، والاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد، وقام بعضهم بدراسة مناهج المحدِّثين عموماً، مثل علم أصول الحديث نشأته ومناهج المتقدمين فيه، وهو بحث ماجستير لمحمّد عصام عيدو مقدم لجامعة دمشق كلية الشّريعة عام -2006م – وقد سبق في ذلك الأستاذُ الفاضل الدكتور محمد عجاج الخطيب حين قدّم رسالته عام 1965،بعنوان نشأة علوم الحديث ومصطلحه، وقام البعض الآخر بدراسة منهج عالم في كتاب بعينه، مثل منهج ابن عبد البر في كتابه الاستذكار، ومنهج الإمام الزَّيلعي في كتابه نصب الرّاية، ومنهج الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، ومنهج الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال، وغير ذلك كثير، كما تناول الباحثون مناهج عامّة عند محدّث معين في أكثر من كتاب له، مثل منهج النقد عند أبي نُعيم الأصبهاني، للدكتور محمود مغراوي، والأكثرون على تناول موضوعات جزئية في علوم الحديث كالبحث في زيادة الثقة، أو شروط العدالة، أو المرسل وحجيته، أو الحديث المنكر، أو طرق اكتشاف العلة في الحديث

---

[1] لمعرفة تفاصيل أوفى عمّا أذكره من هذه الدِّراسات يُرجع إلى سلسلة الببليوغرافيا الإسلامية، الكتب، الرسائل الجامعية، دليل الرسائل الجامعية في علوم الحديث النبوي، المناقشة والمسجلة، وخاصّة الفصل الخامس منه، ص43، وما بعدها.

لبكري محمد سلام عليك، إشراف د. نور الدين عتر وهي رسالة ماجستير مقدَّمة لجامعة أم درمان-أصول الدين سنة (2002م)، أو منزلة مدار الإسناد في علم الحديث الشريف لمحمد مجير الحسني،إشراف د. نور الدين عتر، وهي رسالة ماجستير مقدَّمة لجامعة أم درمان-أصول الدين سنة (1999م)، أو منهج الأصوليين والمحدثين في التعامل مع الأخبار المتعارضة لسامر وفا مزيك –إشراف د. عبد العزيز حاجي- وهي رسالة ماجستير مقدَّمة لكلية الإمام الأوزاعي سنة (2002م)، وغير ذلك من أنواع الحديث، بالإضافة إلى تحقيق كتب السّابقين أو بعض أجزائها، أو أبوابها.

خطّة البحث: بدأت في هذه الرِّسالة بذكر كلمة شكر للأستاذ المشرف خاصَّة ولجميع أساتذة الكُلِّيّة عامَّة حفظهم الله تعالى، وأهديت رسالتي للرَّسول الكريم صلّى الله عليه وسلّم وأساتذتي الأكارم، ووالدتي الفاضلة حفظها الله تعالى التي كان لها الدّور الكبير في تعليمي وتربيتي وتنشأتي على حبّ العلم والأخلاق، ولزوجتي المخلصة.

وذكرت بعد المقدمة الفصول الأربعة التي ضمّت كل جوانب الرِّسالة فصلاً تلو الآخر، وقدمت تمهيداً أظهرت فيه نشأة علم الحديث، واشتمل هذا التمهيد على ثلاثة مباحث، انطوى تحت المبحث الأول تعريف علم الحديث ونشأته وتطوره حتى عصر ابن الصّلاح، وانطوى تحت المبحث الثاني ترجمة ابن الصّلاح مشتملاً على ذكر نسبه وعصره ونشأته العلمية، وتلامذته، واندرج تحت المبحث الثالث بيان المكانة العلمية لابن الصلاح وأهم مؤلفاته، واعتماد العلماء على كتبه وفتاويه، ثم طريقة تقسيمه للكتاب موضوع الرسالة.

كما اندرجت عشرة مباحث تحت الفصل الأول وهو الموارد العلمية لدى ابن الصلاح، وفيها المؤلفات والعلوم التي استفاد منها وبنى عليها منهجه، تلك المؤلفات التي صرّح ببعضها الحافظ ابن حجر في كتاب نُزْهة النَّظَر شرح نخبة الفِكَر.

واشتمل الفصل الثاني وهو الفصل الجوهري من هذه الرّسالة على أسس منهجه العلمي، وهي أربعة أسس رئيسة، انطوى تحت كلّ أساس منهج مصغّر سار عليه ابن الصّلاح.

وتناولت في الفصل الثالث الانتقادات العلميّة على الالتزام بالمنهج، وجعلت ذلك في ثلاثة مباحث: الأول عدم انضباط التعريف بشروط الحدّ، واندرج تحته خمسة عناصر

تتعلق بالضَّعيف، والحسن، والمدلَّس والتّسوية بين الشَّاذ والمنكَر، وتعريفه للمقلوب. والمبحث الثاني الانتقادات المتعلقة بالمحتوى، فاندرجت تحتها الأنواع التي أهمل ذكرها، والعبارات والأحكام التي أطلقها وغير ذلك.

والمبحث الثالث في عدم التوافق بين التأصيل والتطبيق، فذكرت الشَّواهد التي تمّ الاعتراض عليها تمثيلاً ، واشتمل على ثلاثة عشر اعتراضاً، قمت بذكرها كلِّها مع دراسة وافية مؤكِّدة للاعتراض المذكور.

وذكرت في الفصل الرابع والأخير من هذه الرّسالة المكانة العلميّة للكتاب وأثر المنهج، واشتمل على أربعة مباحث، الأوّل: أثر الكتاب ومنهجه على مَنْ بعده و الثَّاني: ثناء العلماء على كتبه عامّة ومنهجه في علوم الحديث خاصّة، والمبحث الثالث المؤلفات التي بُنيت على كتاب ابن الصَّلاح، والمبحث الرابع الخصائص والسّمات العامّة لمنهجه العلمي

كما ذكرت في نهاية المطاف خاتمة ضمّت أهم النتائج التي ظهرت خلال البحث، وأردفت إليها توصيةً بدت لي خلال عملي في الرّسالة.

منهج البحث: بعد الاستقراء الكامل لطريق ابن الصلاح، واتباع المنهج التحليلي في البحث ذكرت عناصر بحثي في هذه الرسالة المشار إليها آنفاً واحداً تلو الآخر أكتب تحت كلٍّ ما يناسبه ممّا أوصل إليه البحث المستفيض، وجعلت ذلك ضمن رابط مناسب اندرج تحت عنوان مناسب، مع التوثيق والعزو في المكان المناسب وبشكل علمي دقيق، فما كان من نقل لكلام العلماء حرفياً وضعته بين قوسين هكذا( ) ثم أشرت في الحاشية إلى المصدر المنقول عنه، كما حرصت على ذكر النوع بالإضافة إلى رقم الصفحة في كتب المصطلح لسهولة الرجوع عند اختلاف النسخ، وما ذكرته مختصراً أشرت إلى المرجع وبيّنت أنني اختصرت و لم أضعه بين قوسين، وخرّجت الأحاديث سواء التي كان يمثل بها ابن الصّلاح، أو الواردة ضمن البحث، وبعض تلك الأحاديث كان يحتاج إلى دراسة موسَّعة ضرورة بيان البحث، والوصول إلى نتيجة علمية تظهر الصّواب في المسألة أو تثبت الوجْهة الذي ولِّيت، فذكرت مدار الحديث، ودرست رجاله، أو الرّاوي الذي دارت عليه الشُّبهات أو تعلَّق به الحكم على الحديث، كما في الانتقادات العلميّة على الشَّواهد التي لم تصلح

للتمثيل بها،كما وضعت نصَّ الحديث النبوي بين قوسين مزدوجين هكذا (( )) وخرَّجته وفق التسلسل الزمني للوفاة، مالك (179هـ)، أحمد (241هـ)، البخاري(256هـ)، مسلم(261هـ)، أبو داود(275هـ)، ابن ماجه(275هـ)، الترمذي(279هـ)، وأما الآيات القرآنية فوضعتها بين قوسين مزهَّرين هكذا﴿ ﴾ مشيراً إلى مواضعها في سور القرآن الكريم عقبها مباشرة.

وقد ترجمت لأصحاب الكتب التي اعتمد عليهم ابن الصّلاح في كتابه، أو رتبهم ابن حجر في سياق كلامه عن المصنفات السابقة، ولبعض الأعلام من تلامذته، ولمن رأيت فائدة في ذكر ترجمتهم لما احتوته من ذكر لكتب لهم في مصطلح الحديث، و لم ألتزم بترجمة كلّ الأعلام لعسر ذلك ولترك الإطالة مع كثرتهم.

كما راعيت علامات التَّرقيم المتعارف عليها من وضع النّقطة عند انتهاء الكلام، والفواصل بين الجمل المترابطة، ورأيت أن أضع الفاصلة المنقوطة عند التعليل كما ذهب إليه بعض المحقّقين.

كما ضبطت ما احتاج إلى ضبط من أسماء مُحَدِّثين ورواة وعلماء، وكلمات مشكل لفظها، أو ما بُني للمجهول ، وبعض أسماء الكتب مما يُشكل لفظه أيضاً، مثل: الرَّامَهُرْمُزِيّ و: النُّكت، وشرح نخبة الْفِكَر وقد يكون ذلك في الحاشية على طريقة علماء الضبط، كما في الأبناسي مثلاً فقلت: الأَبْناسيّ: بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها نون وفي آخره سين: نسبة إلى أَبْناس قرية صغيرة بالوجه البحري من مصر.

ومثل: شَرَخَان: بفتح الشين المثلثة والراء والخاء المعجمة: قرية من أعمال أربل.

واتبعت فصول الرّسالة ومباحثها بذكر خاتمة اشتملت على أهم النَّتائج، ثم ذكرت توصية بعدها. ثم ذكرت فهرس المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها بشكل أساسي في الرِّسالة، مبيِّناً اسم الكتاب ومؤلّفَه والمحقِّق إنْ وجِد، ودار النَّشر، ومكانه، ورقم الطبعة أولى أو ثانية، أو غير ذلك، وتاريخ الطّبع، فإنْ لم يوجد تاريخ للطبع كتبت: د.ت أي لا يوجد تاريخ للطبع، كما ذكرت فهرس الآيات الكريمة، ثم الأحاديث الشريفة الواردة ضمن الرّسالة، وكذلك فهرس الأعلام المترجَم لهم، ثم فهرس المحتويات.

واللهَ أسألُ التَّوفيقَ والسّداد والإخلاص، وتمام النِّعم ودوامها، وأن يستعملنا بطاعته وخدمة دينه، ولا يستبدلنا، راجياً أن تنال الرِّسالة المكانة اللائقة بين أقرانها، وعموم نفعها آمين.

الفصل التمهيدي:

نشأة علم الحديث

الفصل التمهيدي: نشأة علم الحديث

المبحث الأول : تعريف بعلم الحديث، ونشأته، وتطوره حتى عصر ابن الصّلاح:

أولاً : تعريف بعلم الحديث وأهم مصطلحاته:

الحديث لغةً: نقيض القديم، والحديث الخبر يأتي على القليل والكثير، ويُجمع على أحاديثَ على غير القياس[2].

علم الحديث اصطلاحاً: قال الشيخ عز الدين بن جماعة: (علم الحديث: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن)[3].

وقال أبو الفيض محمّد بن محمد الفارسيّ: (أصول الحديث: هو علم بأصول يُعرَف بها أحوالُ حديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم من حيثُ صحّة النّقل عنه، وضعفه، وطرق التّحمُّل والأداء)[4].

وقال الحافظ أبو الفضل بن حجر: (أولى التعاريف له أن يُقال: معرفة القواعد المعرفة بحال الرّاوي والمروي)[5].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: (الخبر عند علماء هذا الفنّ مُرادِف للحديث، وقيل الحديث: ما جاء عن النّبي والخبر: ما جاء عن غيره، ومن ثَمَّةَ قِيل لمن يشتغل بالتّواريخ وما شاكلها الإخباريّ، ولمن يشتغل بالسّنّة النّبويّة الْمُحَدِّث. وقيل: بينهما عموم وخصوص مُطلَق، فكلّ حديث خبر من غير عكس)[6].

وقال الحافظ السُّيوطيّ رحمه الله تعالى:

---

[2] الصحاح للجوهري ومختاره للإمام محمد بن أبي بكر الرّازي، مادّة حدث. وجاء في الصحاح مادة أثر: الأثر مصدر قولك أثرت الحديث إذا ذكرته عن غيرك، ومنه قيل: حديث مأثور، أي ينقله خلف عن سلف. قال الأعشى: إنَّ الذي فيه تماريتما بُيِّنَ للسَّامع والآثرِ .

[3] تدريب الراوي ص12-16.

[4] جواهر الأصول في علم حديث الرسول، لأبي الفيض الفارسي(873هـ) ص15.

[5] تدريب الرَّاوي ص12-16.

[6] نزهة النَّظر، ص29.

(علم الحديث الخاصّ بالرِّواية: علم يشتمل على أقوال النّبي صلّى الله عليه وسلّم وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها.

وعلم الحديث الخاصّ بالدِّرَاية: علم يُعرف منه حقيقةُ الرواية، وشروطها، وأنواعهـــا، وأحكامها، وحال الرّواة، وشروطهم، وأصناف المرويَّات، وما يتعلق بها.

فحقيقة الرِّواية نقل السّنة ونحوها وإسناد ذلك إلى مَنْ عُزي إليه بتحديث أو إخبار وغـــير ذلك. وشروطها تحمل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التّحمل من سمـــاع أو عـــرض أو إجازة ونحوها. وأنواعها الاتّصال والانقطاع ونحوها.

وأحكامها القبول والردّ. وحال الرّواة العدالة والجرح، وشروطهم في التحمـــل والأداء، وأصناف المرويّات المصنّفات من المسانيد والمعاجم والأجزاء وغيرها، أحاديـــث وآثـــاراً وغيرهما، وما يتعلق بها هو معرفة اصطلاح أهلها) [7].

وموضوعه السند والمتن.

والسَّند: الإخبار عن طريق المتن، والإسناد رفع الحديث إلى قائله[8].

والمتْن: ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني. وهو في اللغة ما يقوم به الشيء ويتقوى بـــه. ومَتُنَ الشيء صلُب[9].

وفي التَّوضيح الأبهر، للسّخاوي[10]: الإسناد والسند هو الطريق الموصل للمتن، والمتن: هو الغاية التي ينتهي إليها الإسناد.

---

[7] تدريب الراوي ص12-13.

[8] المنهل الرّوي، لابن جماعة(733هـــ)، ص37،و تدريب الراوي الموضع السابق.

وقال عبد الله بن الْمُبَارك رحمه الله تعالى: الإسناد عندي من الدِّين لولا الإسنادُ لقال مَنْ شاء ما شاء. (المجروحين لابن حبان، ج1 ص26، وشرف أصحاب الحديث ص41، وعلل الترمذي في آخر جامعه، ج5، ص396، وفيه زيادة: فإذا قيل مَن حدّثك بقي). وقال الخطيب البغداديّ: سمعت أبا بكر محمّد بن أحمد يقول: بلغني أنّ الله تعالى خصَّ هذه الأمّة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد والأنساب والإعراب. (شرف أصحاب الحديث، ص40). وروى الخطيب البغدادي الحافظ في قوله تعالى: ((أو أَثَارة من علم)). الأحقاف –4– قال: إسناد الحديث. (شرف أصحاب الحديث ص39).

[9] تدريب الراوي، ص15، و الصحاح للجوهري مادة متن.

وغاية علم الحديث معرفة الصحيح من غيره.

جاء في أبجد العلوم: موضوعه ألفاظ الرّسول صلى الله عليه وسلم من حيث صحة صدورها عنه ، وضعفها، إلى غير ذلك، وفي هذا الفن منفعة بيِّنة، وغاية عظيمة، بل هو أحد أركان الدّين[11].

قلْتُ: إلّا أنّه يشمل كل ما نُقِل عن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، ولا يقتصر على الألفاظ النبوية فحسب.

والمحدثون يُسمُّون المرفوع والموقوف أثراً، وفقهاء خراسان يُسمّون الموقوف أثراً، والمرفوع خبراً. يُقال: أثرت الحديث بمعنى رويته.

والحديث ضد القديم، وفي عرف الشّرع: ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وكأنه أريد به مقابلة القرآن؛ لأنّه قديم[12].

والسّنّة في اصطلاح المحدثين هي: كل ما أُثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خلقية أو خلقية، أو سيرة سواءً أكان ذلك قبل البعثة كتحنثه في غار حراء، أم بعدها. والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث النبوي.

والسُّنَّة في اصطلاح علماء أصول الفقه: هي كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم غير القرآن الكريم، من قول أو فعل ، أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي.

وأمَّا السُّنَّة في اصطلاح الفقهاء: كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم و لم يكن من باب الفرض، ولا الواجب، فهي الطريقة المتبعة في الدين من غير افتراض ولا وجوب[13].

والخلاصة: إنَّ هذه العبارات الثّلاث الحديث، الخبر، الأثر، تُطلَق عند المحدِّثين بمعنى واحد هو: ما أُضيف إلى النّبي صلّى لله عليه وسلّم قولاً أو فعلاً أو تقريراً، أو صفة خَلْقِيَّة، أو خُلُقِيَّة، أو أُضيف إلى الصّحابي أو التّابعي.

---

[10] ص25.

[11] أبجد العلوم، للقنوجي، مجلد2- باب الراء-علم رواية الحديث.

[12] (التدريب، ص15، وجواهر الأصول، ص23).

[13] السّنّة قبل التّدوين،ص16-18.

أمَّا السُّنَّة فالمحدِّثون يشملون بها الصِّفة، لكنّ الأصوليين لا يجعلون الصِّفة داخلة في مدلول السُّنّة[14].

وعلم الحديث يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرّسول صلَّى الله عليه وسلَّم من حيث أحوال رواتها ضبطاً وعدالة، ومن حيث كيفية السَّند اتِّصالاً وانقطاعاً، وغير ذلك من الأحوال، يعرفها نُقَّاد الحديث. ويترتَّب عليه قَبولُ الحديث أو ردّه، أو البحث عمَّا يقوِّيه إنْ كان ممّا يتقوَّى بالمتابعة أوِ الشَّاهد.

فعلم الحديث بكلِّ ما فيه خادم يحقق غاية عظيمة تقوم على صونه عن الخلل في النّقل ليصل الحديث سالماً ما أمكن، فينبغي للحديث أن يكون متصلاً مروياً بروايات الثقات العدول سالماً من شذوذ أ وعلة.

ويدل على وجوب الاتصال من الآثار ما رُوي عن مالك في قوله تعالى: ﴿وإنَّهُ لَذكْرٌ لكَ ولقوْمِكَ﴾. الزّخرف-44- قال: قولُ الرّجل: حدَّثني أبي عن جدِّي.

وما ورد عن شُعبة قال: كلّ حديث ليس فيه حدّثنا وأخبرنا فهو مثل الرَّجل بالفلاة معه البعير ليس له خِطام[15].

وفي العدالة قال بَهْز: دين الله أحقّ مَنْ طُلب له العدولُ[16].

وقال أبو هريرة: إنّ هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذون دينكم. ورُوي مثله عن ابن سيرين والحسن البصري وغيرهم[17].

وفي وجوب الأخذ بالحديث المقبول قال سفيان الثّوري: إنّما الدِّين بالآثار ليس بالرّأي،إنّما الدِّين بالآثار ليس بالرّأي،إنّما الدِّين بالآثار ليس بالرّأي[18].

وفي فضل من تحقق من تلك الآثار روى الحاكم في المعرِفَة عنِ النّبي صلّى الله عليه وسلّم قال: (لا يزالُ ناسٌ من أمتي منصورينَ لا يضرُّهم مَنْ خذلهم حتَّى تقومَ السَّاعةُ)[19]. قال

---

14 (يُنظر: منهج النقد، د. العتر ص29-31).

15 (المجروحين لابن حبان، ج1 ص23-27).

16 (المجروحين لابن حبان، ج1 ص23-27).

17 (المجروحين، لابن حبان، ج1، ص22)

18 (شرف أصحاب الحديث ص7)

الحاكم: وسُئِل أحمدُ بنُ حنبل عن معنى هذا الحديث فقال: إنْ لم تكنْ هذه الطّائفةُ المنصورة أصحابَ الحديث، فلا أدري مَنْ هم[20]. وأصحاب الحديث هم مَنْ ينقل لنا هذه الرّوايات بأسانيدها سالمة صحيحة.

ثانياً: آداب هذا العلم الشّريف:

ولَمَّا كان الحديث يُروى بالأسانيد المتصلة من طريق الثقات العدول، فإنّ العلماء وضعوا آداباً ينبغي مراعاتها من قِبَل رواة الأحاديث وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى: (والواجب أن يكون طَلَبة الحديث أكمل النّاس أدباً، وأشدّ الخلْق تواضعاً، وأعظمهم نزاهة وتديّناً، وأقلّهم طيشاً وغضباً، لدوام قرع أسماعهم بالأخبار المشتمِلة على محاسن أخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم وآدابه، وسيرة السَّلف الأخيار من أهل بيته وأصحابه، وطرائق المحدِّثين، ومآثر الماضين، فيأخذوا بأجملها وأحسنها، ويَصْدِفوا عن أرذلها وأدونها)[21].

قال الحافظ ابن الصّلاح: (علم الحديث علم شريف يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشّيم، وينافر مساوئ الأخلاق ومشاين الشِّيم، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا، فمَنْ أراد التّصدّي لإسماع الحديث أو لإفادة شيء من علومه فليُقدِّم تصحيح النّيّة وإخلاصها، ولْيطهرْ قلبه من الأغراض الدّنيويَّة وأدناسها، ولْيحذرِ الرِّيَاسة ورعوناتها)[22].

---

[19] أخرجه أحمد، حديث المغيرة، رقم: 17462،ج3،ص118. و البخاري، المناقب، سؤال المشركين، رقم: 3441، ج3، ص1331.بنحوه من حديث المغيرة بن شعبة.

[20] معرفة علوم الحديث ص2. فائدة: أصحاب الحديث في القرآن: قال يزيد بن هارون لحمَّاد بن زيد: يا أبا إسماعيل هل ذكرَ الله عزَّ وجلَّ أصحابَ الحديثِ في القرآن؟ فقال: نعم. ألم تسمع إلى قوله عز وجل: ﴿فلولا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾.التوبة:122- فهذا في كلِّ مَنْ رَحلَ في طلب العلم والفقه، ويرجع به إلى مَنْ وراءَه يعلّمهم إيّاه. (شرف أصحاب الحديث ص 59، والرّحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي، مع مجموعة الرسائل، ص151-152).

[21] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السّامع، ج 1 ، ص119). وكتاب الخطيب هذا كله في الآداب التي ينبغي للطالب والمحدث مراعاتها.

[22] علوم الحديث، لابن الصلاح، النوع السابع والعشرون ، معرفة آداب المحدث ص236.

سادساً : الجمع بين الأقوال(كما في نوع الحسن). ص100
سابعاً : الاستدراك والإضافة على أقوالهم أو ما في كتبهم ص101
ثامناً :التقليد والمتابعة أحياناً ص101
الأساس الثاني: منهجه في إيراد الأنواع الحديثية وبيانها ص102
أولا : إيضاح الأصول ص102
ثانياً : بيان الأقسام التابعة لتلك الأصول وتفصيلها ص104
ثالثاً : ذكر تفريعات مكملة وشرحها ص105
رابعاً : إزالة اللبس والغموض عن المشكل من الأنواع الحديثية ص105
خامساً : التمثيل للأنواع (ضرب الأمثلة) ص106
سادساً إضافة تنبيهات مهمة ص108
سابعاً : الوصول للقواعد الثابتة (التقعيد لعلوم الحديث) ص109
الأساس الثالث: منهجه في بيان الأحكام المتعلقة بالمسائل الحديثية ص117
أولاً : بيان الأحكام الشرعية (التكليفية) ص117
ثانياً : ذكر الخلاف في الأحكام ص120
ثالثاً : الترجيح أو التوقف أو التفصيل ص120
رابعاً : التحقيق في المسألة ص123
خامساً : الاستنباط الجديد ص124
الأساس الرابع : منهجه في عرض الأنواع الحديثية (طريقة العرض المتبعة) ص126
1 -تقديم التعريف الاصطلاحي ص126
2-تقديم الأصل على الفرع والانتقال من الكلي إلى الجزئي وكذا من الأعم إلى الأخص ص127
3-التمثيل الإيضاحي (الإيضاح بالتمثيل) ص128
4-الاستدلال ص131

5-التعليل
ص135
الفصل الثالث: الانتقادات العلمية على الالتزام بالمنهج ص137
المبحث الأول : عدم انضباط التعريف بشروط الحد ص138
1-تعريفه للحديث الضعيف ص138
2-تعريفه للحديث المدَّلس ص139
3-تسويته بين الشّاذ والمنكر ص141
4-تعريفه للحديث المقلوب ص143
المبحث الثاني: الانتقادات المتعلقة بالمحتوى: ص145
أولاً : أنواع وأحكام أهملها ابن الصلاح ص145
ثانياً : أحكام وعبارات أطلقها ابن الصلاح و لم يوافق عليها ص148
ثالثاً : ترك التفصيل مع الحاجة إليه ص151
رابعاً : نقله أو تفسيره بعض كلام السابقين ص152
خامساً : تركه التحقيق في بعض المسائل ص153
المبحث الثالث: الانتقادات على شواهده التي مثّل بها: ص154
أولاً : تمثيله بحديث الأذنان من الرأس: ص154
ثانياً : تمثيله للمرسل بعبيد الله بن عدي بن الخيار: ص158
ثالثاً : تمثيله في المنقطع برواية عبد الرزاق، عن الثوري ص159
رابعاً : قوله في النوع الثالث عشر معرفة الشاذ: (وحديث مالك عن الزهري، عن أنس ((أنّ النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة، وعلى رأسه المغفر)). تفرد به مالك، عن الزهري). ص160
خامساً : تمثيله في النوع الخامس عشر معرفة الاعتبار بحديث: ((لو أخذوا إهابها)). ص161
سادساً : تمثيله في النوع السادس عشر معرفة زيادة الثقات بحديث((جعلت لنا الأرض مسجداً، وجعلت تربتها طهوراً)). ص163

سابعاً :تمثيله للمشهور غير الصحيح بحديث ((طلب العلم فريضة على كل مسلم)). ص165
ثامناً :تمثيله للحديث المشهور غير الصحيح أيضاً بحديث ((مَنْ آذى ذِمِّياً فأنا خصمُه يومَ القيامة)). ص165
تاسعاً : تمثيله للحديث المشهور غير الصحيح أيضاً بحديث((للسّائلِ حَقٌّ وإنْ جاءَ على فرس)). ص166
عاشراً :تمثيله في نوع المنكر بحديث: ((لا يرث المسلم الكافر...)) ص167
حادي عشر:تمثيله في نوع المضطرب: بحديث ((إذا صلّى أحدُكم فلْيجعلْ تلقاءَ وجهه شيئاً، فإنْ لَمْ يجدْ فلينصبْ عصاً، فإنْ لَمْ يكنْ فلْيخط خطّاً...)) ص168
ثاني عشر: في نوع زيادة الثقات تمثيله .بما رواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر، أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين)). ص170
ثالث عشر: تمثيله بأبي مسعود البدري عقبة بن عمرو في معرفة النِّسب التي باطنها على خلاف ظاهرها ص173
الفصل الرابع: المكانة العلمية لمنهج ابن الصلاح وأثره ص174
المبحث الأول: أثر الكتاب ومنهجه على من بعده ص175
المبحث الثاني: ثناء العلماء على كتبه عامّة ومنهجه في علوم الحديث خاصّة ص177
المبحث الثالث: المؤلفات التي بُنيت على كتاب ابن الصلاح ص180
المبحث الرابع : الخصائص والسِّمات العامّة لمنهجه العلمي ص184
أولاً: الخصائص اللغوية ص184
ثانياً : الخصائص العلمية ص186